والجار الجنب هو النفس الطبيعي، يصحّ تنزيله اعتباريّاً بمقابلة الوجود للنصّ، وقياسه عليه، غير أنّه مغرّر بمن ليس براسخ. وأيضاً فإنّ من ذكر عنه مثل ذلك، لم يصرّح بأنّه المعنى المقصود من الآية لدى الخطاب، بل أجراه مجراه، وسكت عن كونه هو المراد»[137]. أي لم يجعله تفسيراً للآية حتى يكون تفسيراً بالرأي، بل أجراه مجرى تداعي المعاني حسب البيان الآتي. وفي ذلك يقول الدكتور نصر حامد أبو زيد: «أنّ التأويل يرتبط بالاستنباط، في حين يغلب على التفسير النقل والرواية، وفي هذا الفرق يكمن بُعد أصيل من أبعاد عمليّة التأويل، وهو دور القارئ في مواجهة النصّ، والكشف عن دلالته. وليس دور القارئ أو المؤوّل هنا دوراً مطلقاً، يتحوّل بالتأويل إلى أن يكون إخضاعاً للنصّ لأهواء الذات، بل لابدّ أن يعتمد التأويل على معرفة ببعض العلوم الضروريّة المتعلّقة بالنصّ، والتي تندرج تحت مفهوم التفسير. إنّ المؤوّل لابدّ أن يكون على علم بالتفسير، يمكنه من التأويل المقبول للنصّ، وهو التأويل الذي لايخضع النصّ لأهواء الذات، وميول المؤوّل الشخصيّة والأيديولوجيّة، وهو ما يعتبره القدماء تأويلاً محظوراً (تفسيراً بالرأي) مخالفاً لمنطوق النصّ ومفهومه. إنّ التأويل الذي لايعتمد على التفسير هو التأويل المرفوض والمكروه، فالاستنباط لايعتمد على مجرّد التخمين، ولا على إخضاع النصّ لأهواء المفسّر وأيديولوجيّته مهما كانت النوايا حسنة، وإنّما لابدّ أن يستند الاستنباط إلى حقائق النصّ من جهة، وإلى معطياته اللغويّة من جهة أخرى، ثمّ لابأس بعد ذلك من الانتقال من الدلالة إلى المغزى، دون الوثب مباشرة إلى مغزىً يتعارض مع دلالة النصّ».